ظاهرة التأويل النحوي عند الدارسين المحدثين و جهودهم في تيسير النحو

الأستاذ موفق عبد القادر
جامعة ابن خلدون ـ تيارت

الملخص:

يعد التأويل من الأسس والأصول المهمة التي قام عليها النحو العربي، إذ كان الدور الكبير و الأثر الواضح في توجيهه، ونحن نسعى في الدراسة إلى الوقوف على فهم الدارسين المحدثين لظاهرة التأويل النحوي، و الاطلاع على أرائهم فيها ،ومن ثم عرض تكلم الآراء ودراستها في ضوء جهودهم في تيسير النحو.

وقد فضلت البدء بتعريف التأويل وفق ما ورد في المعاجم اللغوية العربية، ثم أردفته بالتعريف عند النحويين معرجا على ذكر مظاهره عند الدارسين المحدثين، وأنهيت المقال بجهود الدارسين المحدثين في تيسير النحو.

مقدمة:

إن كثيرا ممن كتبوا عن التأويل النحوي انساقوا وراء الظاهر الخادع لاستخدام كلمة التأويل عند النحويين الذين استخدموها بمعان مختلفة كالتعليل، والتوجيه،والتخريج،والتقدير وغيرها، وهؤلاء الباحثون وإن ميزوا بين هذه المعاني عند تعريف التأويل و فرقوا بينها إلا أنهم عند التطبيق جعلوها ضربا واحدا، و ذلك لا يستقيم منهجيا لأن استخدام المصطلح في كل هذه المعاني في سياق واحد إنما هو من قبيل الاشتراك اللفظي الذي تسمح به سعة اللغة ويضيق عنه الضبط العلمي.

ويكاد الدارسون المحدثون يجمعون على ضرورة إلغاء التأويل النحوي وحمل النص على ظاهره، و عليه فكتبهم تزخر بالدعوات إلى إلغاء كثير من مظاهره و لذلك سنعمد في هذه المقالة إلى إبراز أهم مظهر من مظاهر التأويل النحوي ألا وهو الحذف الذي يعد

لونا من ألوانه، و الذي كان محور الخلاف بين أهل التأويل و أهل الظاهر وفيها يكثر الجدال وعلى حذفها من النحو يقول كثير من دعاة تيسيره، بل هو مكمن المشكلات النحوية على الحقيقة إذ لولا وجوده ما وقع الخلاف.

إن التأويل هو فن الفهم و هو يرتبط ارتباطا وثيقا بنظرية القراءة، لأن القراءة هي مفتاح المعرفة لأنها تكشف عن المعاني اللغوية في النص من خلال التحليل والمدارسة قصد إعادة صياغة المفردات و التراكيب المختلفة التي لها علاقة مع النص.

و يختلف التأويل عن التفسير من حيث الهدف و الغاية، فإذا كان التأويل يهدف إلى الكشف عن دلالات النص و بنيته السيميائية أو اللسانية فإن التفسير يسعى إلى إزالة الغموض السطحي دون الغوص في مباني النص العميقة، و دلالاته المتنوعة.

يجدر بنا قبل أن نتطرق إلى ظاهرة التأويل النحوي عند الدارسين المحدثين أن نعرف التأويل عند اللغويين و عند النحويين.

معنى التأويل:

إذا تتبعنا معنى التأويل عند اللغويين و النحويين وجدناه على النحو الآتي :

أولا: معنى التأويل عند اللغويين:

من أجل تحديد معنى التأويل، لا بد من معرفة جذر الكلمة و اشتقاقها، لأن ملاحظة العلاقة بين المعنى اللغوي و المعنى الاصطلاحي للكلمة هو الذي يكشف عن دلالتها الدقيقة.

و بالرجوع إلى معاجم اللغة نجد أن للتأويل دلالات كثيرة أذكر منها ما يأتي:

1- الرجوع و العاقبة و المآل:

جاء في لسان العرب لابن منظور: « الأول : الرجوع، آل الشيء يؤول أولا ومآلا: رجع و أوّل إليه الشيء: رجعه، و ألت عن الشيء: ارتددت... و أوّل الكلام وتأوّله: دبّره وقدّره، و أوّله و تأولّه : فسّره »[1]

فعلى هذا يكون التأويل مأخوذا من الأول بمعنى الرجوع، أو الإرجاع، فكأن المؤول يرد الكلام إلى ما يحتمله من المعاني.

و قال صاحب تهذيب اللغة: « إن الأول بمعنى الرجوع من آل يؤول أولا... ويقال طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع أي رجع » [2]

و هذا المعنى فرع عن المعنى السالف، و هو يتضمن معنى الجمع و الإصلاح فضلا على معنى الرجوع، و يشير إلى أن التأويل يعالج المشكلات التي تقع في معاني الألفاظ ودلالاتها، فيعمد المؤول إلى إزالة كل احتمال لسوء الفهم بالرجوع إلى معين اللغة وانتقاء الألفاظ ذات المعاني الواضحة التي تعصم من ذلك.

وقال الزمخشري: « لا تعول على الحسب تعويلا، فتقوى الله أحسن تأويلا، أي عاقبة»[3]

وقد ورد لفظ التأويل بهذا المعنى في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله و اليوم الآخر ذلك خير و أحسن تأويلا ﴾ [4] و معنى أحسن تأويلا أي أحسن عاقبة و مآلا.[5]

2- التفسير و البيان:

قال الأزهري: « قال الليث: التأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه » [6]

وقال ابن منظور : « أوّله و تأوّله : فسّره » [7]

وجاء في الصحاح : « التأويل تفسير و ما يؤول إليه الشيء » [8]

وقد ورد لفظ التأويل بهذا المعنى في قوله تعالى ﴿ و ما يعلم تأويله إلا الله ﴾ [9]

فعن عبد الله بن عباس كان يقول وهو يقرأ هذه الآية:﴿ أنا ممن يعلم تفسيره وبيانه﴾ [10]

3- التدبير و التقدير :

أشار صاحب لسان العرب إلى هذا المعنى بقوله: « أوّل الكلام وتأوّله : دبّره وقدّره »[11]

4- الجمع و الإصلاح:

قال ابن منظور: « يقال ألت الشيء أؤوله : إذا جمعته وأصلحته... وقال بعض العرب: أوّل الله عليك أمرك إذا جمعه، وإذا دعوا عليه قالوا : لا أوّل الله عليك شملك» [12]

5- التحري و الطلب و التوسم :

جاء في لسان العرب يقال : « تأوّلت في فلان الأجر إذا تحرّيته و طلبته » [13]

وقال الزمخشري: « تأملته فتأوّلت فيه الخير، أي توسمته و تحرّيته » [14]

6- نوع من النبات :

قال الفيروز أبادي : « التأويل بقلة طيبة الريح » [15]

2- معنى التأويل عند النحويين :

لم يتناول أحد من النحاة – فيما اطلعت عليه – معنى التأويل كفكرة كما تناوله علماء اللغة، و إن كانوا يمارسونه في تطبيقاتهم النحوية، و لعل النص الوحيد الذي اعتمد عليه هنا في تبيان معنى التأويل هو ما رواه السيوطي عن أبي حيان في شرح التسهيل : قال أبو حيان : « التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول » [16]

« يبدو لي أن المراد منها القواعد النحوية التي يلتزم بها النحاة، فإذا اصطدم نص بقاعدة نحوية عمد النحاة إلى تأويل النص بما يتفق و مذهبهم النحوي أو اللغوي.

فالتأويل عند النحويين هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر و أن النحاة أولوا الكلام و صرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه » [17]

أو هو كما قال أحد الباحثين: « أصبح التأويل يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص و القواعد » [18]

وحينما تتبعت استعمال النحاة لكلمة التأويل تأكد لدي هذا المعنى الذي قررته آنفا، فأبو حيان حين تناول مسألة جواز وقوع جملة (فاقطعوا) خبرا لقوله تعالى: ﴿ والسارق والسارقة﴾ قال : « أجاز ذلك جماعة من البصريين... و لما كان مذهب

سيبويه لا يجوز ذلك تأوله على إضمار الخبر فيصير تأوله : فيما فرض عليكم حكم السارق و السارقة » [19]

و عندما تحدث ابن هشام عن مسألة الفعل المعتل الآخر إذا سبق بحرف جازم، وبقي حرف العلة: « الفعل المعتل الآخر كيغزو و يخشى و يرمي فإنه يجزم بحذفه ونحو " من يتق و يصبر فمؤول" » [20]

ويلاحظ أن أبا حيان وابن هشام استعملا لفظ التأويل عند اصطدام النص بالقاعدة النحوية.

و عند الأشموني نجد كلمة التأويل لا تأتي إلا في هذا المعنى و هو (اصطدام القاعدة النحوية بالنص) فنراه حين يتحدث عن حذف الفاعل يقول: « كونه عمدة لا يجوز حذفه لأن الفاعل وفعله كجزأي كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر. » [21]

و إذا وقفنا عند المحدثين فإننا نجدهم يستعملون لفظ التأويل بهذا المعنى، فالشيخ محمد محي الدين عبد الحميد – رحمه الله – يجيز مجيء الحال من الماضي غير المقترن بـــ " قد " فيقول : « و نحن نختار مذهب الكوفيين، و لا داعي إلى تأويل الشواهد الكثيرة التي وردت عن العرب » [22]

و حين تحدث الأستاذ عباس حسن عن مسألة جواز الجمع بين الفاء و إذا الفجائية في جواب الشرط قال : « صرح النحاة بأن لا يجوز، و تأولوا قوله تعالى : ﴿ حتى إذا فتحت يأجوج و مأجوج و هم من كل حدب ينسلون ، و اقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴾ فقالوا: إن " إذا " لمجرد تأكيد هنا، وليست للربط، وهذا تأويل بادي الضعف »[23]

وأشار الدكتور أحمد مكي الأنصاري صراحة إلى مفهوم التأويل عند النحاة فقال وهو يتحدث عن قوله تعالى ﴿ و أسروا النجوى ظلموا ﴾ : « تأول النحاة هذه الآية إلى تأويلات متعددة، ذلك أن القاعدة النحوية تقوم بتجريد الفعل عن علامة الجمع و

التثنية عند إسناده إلى الظاهر في الأعم الأغلب... تلك هي القاعدة النحوية... و لكي تطرد هذه القاعدة تأول النحاة هذه الآية » [24]

يستنتج مما سبق أن التأويل عند النحاة هو « الوسيلة التي لجأوا إليها للتوفيق بين القواعد و النصوص المخالفة »[25]

و نفهم أيضا أن التأويل عند النحاة أساسه حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة و قواعد النحو ، و إن شئت قلت بلغة أكثر صراحة : إن التأويل هو تغيير النص المنطوق أو المكتوب على السواء بإضافة اسم له أو زيادة فعل أو حرف، و قد يقتضي الأمر وضع جملة كاملة متممة للجملة الواردة في النص... ومتى تحدثنا عن التأويل تعرضنا دون عناء إلى التقدير أو الحذف الذي تميز بهما الدرس النحوي، و تقدير العوامل الذي كان سببا في كثرة الأدلة و في وفرة أساليب الحجاج فكانت التفريعات و كانت الخلافات .[26]

و هكذا ينبغي أن نؤكد أن المقصود بالتأويل النحوي هنا هو المعنى المستفاد من التراكيب عند مراعاة أركان الظاهر المتقدم ذكرها مما يتعلق بالجهات النحوية كالتقديم والتأخير و الزيادة و الحذف مما يمكن أن يطلق عليه التأويل النحوي- المقابل للظاهر النحوي – الذي هو مخالفة واحدة من هذه القواعد و إنما وجب التمييز بسبب وقوع الخلط في استخدام المصطلح.

مظاهر التأويل النحوي عند الدارسين المحدثين :

الحذف:

الحذف ظاهرة لغوية طبيعية تشترك فيها اللغات الإنسانية و تبدو مظاهرها في بعض اللغات أكثر وضوحا ، و نحن نرى أن ثبات هذه الظاهرة في العربية ووضوحها يفوق غيرها من اللغات لما جبلت عليه العربية في خصائصها الأصلية من ميل إلى الإيجاز، وذلك أن العرب اعتمدت الحذف من الألفاظ من الكلام حسبما يتفق مع طبيعة اللغة، وما لا يتنافى مع الفطرة اللغوية السليمة، حيث يمكن الوقوف عليه و معرفته.

و يكثر استخدام الحذف و تنوع مظاهره من جملة أخرى في النص الواحد بقدر تقدم النص و إيضاح جوانب الموضوع المدروس بسبب دلالة المذكور على بعض المحذوف إلى حد يصبح معه الحذف عملية آلية، « و الأصل في المحذوفات جميعها على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف، فإن لم يكن هناك دليل على المحذوف فإنه لغو من الحديث لا يجوز بوجه و لا سبب » [27]

و لعل ما جعل علماء اللغة و البلاغة يبحثون عن علل و أسباب الحذف، و التقديم والتأخير للوقوف على دلالتها البلاغية عبر الأساليب المختلفة يقول الزمخشري : « فلأن الشيء إذا علم أو شهر موقعه و صار مألوفا و مأنوسا به لم يبال بإسقاطه عند اللفظ استغناء » [28]

و المحذوف في الكلام على أحجام مختلفة، فقد يكون صوتا أو حرفا من حروف المعاني أو لفظا أو تركيبا أو جملة ، و مادام الحذف قانونا لغويا عاما فإن الأسلوبية العربية قد حاولت منذ القديم أن ترصد مختلف الأسباب و المواضع التركيبية التي يحصل فيها الحذف مستندة في ذلك إلى سنن الخطاب بين العرب في الاستعمال، و لذلك نجد أغلب الدارسين المحدثين يسعون جاهدين للتخلص من قيوده التي سيطرت على كثير من النحويين القدامى فالدكتور **شوقي ضيف** يرى أنه لا ضرورة إلى ذكر المحذوفات في مسائل النحو المختلفة فيدعو إلى إفراد باب خاص بها يطلق عليه باب الصيغ الشاذة، أو باب شبه الجملة فقولنا: (لولا الله لهلكنا)، يكتفي فيه بالقول إن لفظ الجلالة شبه جملة، و عليه يكون في العربية ثلاثة من أشباه الجمل: المرفوع و المنصوب و المجرور. [29]

و يرى الدكتور **عبد الحميد طلب** أن في إلغاء نظرية العامل إلغاء للعامل كله:

« ويمكن القول بأن إنكار نظرية العامل فيه إنكار للنحو كله، لأن النحو يقوم في معظم مسائله على العوامل النحوية المختلفة، و لو جرد النحو من هذه العوامل لضاعت مقاييسه، و اختلت قواعده، و اضطربت مسائله، و لذا وجدنا كثيرا من النحاة قد اهتموا

اهتماما زائدا بالعوامل النحوية و أقاموا على أسسها دراسات متكاملة لكل أبوب النحو... » [30]

و من أهم المظاهر التي اخترقها كنماذج في الحذف:

1- حذف الفعل :

ذهب كثير من الدارسين المحدثين إلى إلغاء نظرية العامل، و لعل الفعل أهم هذه العوامل ويطالعنا الأستاذ مهدي المخزومي بإلغاء العامل في كتابه: (النحو العربي نقد و توجيه،وهو محاولة من محاولات التجديد في النحو يقوم أساسا على نقد نحو في شكل قديم و بالأخص نظرية العامل الذي يصر المؤلف على وجوب إلغائه وتسفيه اعتماد النحاة في تفسير تغير آخر الكلم عليه بحيث لا يمكن أن تتغير أواخر الكلمات من رفع إلى نصب أو إلى كسر أو سكون إلا بوجوده، فنحاتنا القدامى يقولون بالعامل و تأثيره بواسطة المتكلم الذي يحدث علامة الإعراب سببا كما جاء في الخصائص و شرح الرضي على الكافية.

يدعو الأستاذ **مهدي المخزومي** إلى إلغاء العامل في مثل قولنا : « هنيئا مريئا ، لأن ما نراه من عمل يقوم به القول له هذا الكلام، و ما يحيط بالمتكلم يغني عن التصريح بلفظ الفعل. » [31]

و يرى الدكتور **تمام حسان** أنه لا مانع من ذكر المحذوف من الأفعال إذا دلت عليه القرينة بالتفسير أو دخول الأدوات التي تتطلب الأفعال : « و الفعل يذكر أو يحذف إذا دلت عليه القرينة بالتفسير نحو (إذا السماء انشقت) [32] ، أو دخول الأدوات التي تتطلب الأفعال على الاسم المنصوب نحو (التمس و لو خاتما من حديد) ، أو أن يذكر ما يطلب المحذوف من غير ذلك نحو (إن زيدا هلك أو كاد) ، فالحذف لا يتم إلا بقرينة تدل على المحذوف و لا مانع في كل ذلك من ذكر المحذوف... » [33]

2- حذف المضاف و المضاف إليه :

لقد دعا الدكتور **تمام حسان** إلى جواز حذف المضاف و المضاف إليه إذا وجد في الكلام قرينة تدل عليهما فمن الأول قوله تعالى : ﴿ و اسأل القرية ﴾ [34] ، و من الثاني قوله تعالى : ﴿ لله الأمر من قبل و من بعد ﴾ [35] و القول نفسه بالنسبة للمبتدأ أو الخبر والموصوف و عائد الموصول. [36]

3- حذف جواب الشرط:

ذكر الدكتور **تمام حسان** أن جملة جواب الشرط تحذف عند أمن النفس بإغناء القرينة عن ذكرها، و أجاز أن تحذف جملة الشرط بجزئيها.

وقد تبع الدكتور **مهدي المخزومي** [37] الكوفيين في أن جواب الشرط هو المقدم على الشرط و هو مذهب الكوفيين، و هو الظاهر.

4- الإعراب التقديري :

يدعو الدكتور **شوقي ضيف** [38] إلى الاكتفاء في هذه المسألة ببيان وظيفة الاسم المنقوص أو المقصور، و القول نفسه بالنسبة للأسماء المبنية، و يرى أنه لا ضرورة إلى إعراب أسماء الشرط و الاستفهام.

و لقد أورد الدكتور **عبد الفتاح أحمد الحموز** في كتابه (التأويل النحوي في القرآن الكريم) أن مجموعة من الأساتذة في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية بمصر قد جعلوا إلغاء الإعراب التقديري من وسائل التيسير و من بين هؤلاء الأستاذ **محمد أحمد برانق محمد شفيق عطا**، وهذا الأخير دعا إلى عدم تقدير محل للجملة من الرفع و النصب و الجر لأن الطلاب يستثقلون هذه المسائل: و ذكر أن هذه المسائل لا تؤثر في معرفة اللغة، و لا في طريق النطق بها و لا في استعمالاتها استعمالا صحيحا لأن الهدف الأساسي من دراسة النحو عصمة اللسان من الخطأ في النطق و الكتابة و معرفة معنى الجملة و وظيفة كل كلمة فيها. [39]

و يتبعه في ذلك الدكتور **مهدي المخزومي** في الاكتفاء في شبه الجملة الواقع خبرا أو صلة أو صفة أو حالا و غير ذلك بالقول أنه خبر أو صلة. [40]

التأويل و جهود الدارسين المحدثين في تيسير النحو :

إن كثيرا ممن كتبوا في تيسير و تسهيل النحو من المحدثين زاعمين أنهم كانوا يكتبون عن نظام العربية إنما كانوا يكتبون في الحقيقة عن الكلام العربي و طرق تنفيذه لا عن النظام اللغوي، بما هو نظام العقل و هذه هي القيمة المهمة لتفريق دي سوسير بين اللغة و الكلام فالمشكلة ليست في التفريق بينهما في التعريف و المفهوم، أو بيان الخلط الذهني الواقع في تعريفهما و إنما القيمة الأهم هي التفريق في الدرس بالتمييز بين قيمة الرموز في النظام اللغوي على المستوى النظري و نتيجة تفاعلها التجريدي (العقلي اللغوي) و بين قيمتها و ما يحدث لها في عمليات التنفيذ و الإخراج، و هذا ما لم تتوفر عليه إلا القليل من الدراسات العربية.

و قد هاجم بعض من وهم [41] النحويين على دعاوي الأصل هذه، ودعا إلى تجاهلها، إلى الأخذ بالصورة النهائية التي تؤول إليها صورة الكلام من غير التفات إلى دعاوي النحويين في تلك الأصول، و لا إلى تلك التفصيلات التي أوردها فيها، لأنها بزعمهم تعقد النحو و الصرف و اللغة، و يذهبون إلى أنها مجرد تمحلات، و الحقيقة أن من يذهب إلى هذا القول يغفل عن أمر مهم تنبه له النحويون، و لم يدرك المأزق العقلي الذي يحاول هؤلاء اللغويون التخلص منه، ذلك هو التناقض الذي يربك دراستهم، فلم يكن هؤلاء النحويون يجنحون إلى هذه التأويلات إلا مضطرين، لا أنهم كانوا ميالين إليها مسرعين كما يذهب بعض الباحثين، بل كانوا يشددون على الالتزام بالظاهر ما أمكن، و « إنما يحكم بذاك مع عدم الظاهر، فأما و الظاهر معك فلا معدل عنه بك، لكن إن لم يكن معك ظاهر احتجت إلى التعديل و الحكم باليقين والحمل على الأكثر » [42]، ويضيف قائلا : « وهذا يبصرك أيضا بقوة الأخذ بالظاهر عندهم وأنه مكين القدم راسيها في أنفسهم »[43]

إننا بحاجة إلى إعادة قراءة تراثنا اللغوي قراءة جديدة تفصل بين الملحوظات العقلية الخاصة بالنظام اللغوي و قيمته الدلالية، و الملحوظات التي كانت تنصب على الكلام وطرق تنفيذه، متجاوزين المشكلة التي اعترضتهم في الخلط بينهما، و أن نستخرج في هذا التراث الضخم علمين يتأثر كل واحد منهما، هما علم اللغوي وعلم الكلام، و حينئذ فقط ننتفع باللفتة الكبيرة الذي جاء بها دي سوسير عندما فرق بينهما، ونضع التراث اللغوي في بداية الطريق الصحيح.

لقد كثر في عصرنا المشيدون و الحامدون لسعي ابن مضاء في إصلاح النحو، وتخليصه من التعقيد و الفلسفة و التمحلات، غير أن كثيرا من هذه الدعاوي لا تظهر – عند التحقيق – أن أصحابها قد توقفوا بما يكفي عند غرض ابن مضاء أو منهجه، وكفينا في إثبات ذلك ما فعله **شوقي ضيف** في تحقيقه لكتاب ابن مضاء حين قسمه إلى عناوين فرعية اقترحها و في واقع الأمر مخالفة لكلام ابن مضاء، و غير كاشفة عن غرضه و مضيعة لمنهجه، فمن ذلك القسم الذي جعله تحت عنوان (إلغاء القياس) ، فمن يقرأ ما كتبه ابن مضاء بروية يدرك أن هذا العنوان في غير مكانه ، بل يجد أن المحقق قد حشر ذلك العنوان بين جملتين تتمم إحداهما الأخرى على النحو التالي : «... و أيضا فإن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا، و الشيء المقيس عليه معلوم الحكم، و كانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع، و العرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئا بشيء و تحكم عليه بحكمه و علة الأصل غير موجودة في الفرع... » [44]

فهذا الكلام إذا حذفنا منه العنوان الذي فرضه المحقق على النص يكون معناه أن القياس إذا كان حكم الفرع مجهولا و الشيء المقيس عليه معلوما صح القياس و أن العرب – لأنهم أمة حكيمة – لا يعكسون الأمر و لا يقيسون إلا إذا وجدت شروط القياس، لا إذا عدمت أو كانت علله فاسدة.

كل ما اشتمل عليه الكتاب من موضوعات، و هي في مجملها – كما تقدم – دعوة إلى إلغاء التقدير و الأبواب النحوية التي تقتضي التقدير، و أين هذا من كل ما كان

يقال عن الكتاب من دعوته إلى تجديد النحو و إصلاحه ؟ على أن الذي جعل للكتاب هذا الرواج فيها يظهر أمران:

الأول هو اتكاء دعاة تيسير النحو عليه و الثاني تقطيع أو صال الكتاب بالصورة التي تقدم عرضها حتى أصبح من المشهور من الباحثين أن ابن مضاء دعا إلى إلغاء أمور كثيرة مما يعقد النحو [45] ، من غير إشارة واحدة إلى الجامع بين هذه الأشياء التي دعا إلى إسقاطها إلى أمر واحد و هو أنه يجعل النحو أقرب مأخذا، و هذا إن قبل مسوغا تعليميا فإنه لا يصلح مسوغا علميا ، لأن طلب التيسير بحد ذاته – إن صح أنه يتحقق به – لا يصلح أن يكون سببا لإسقاط أبواب في علم من العلوم.

إن مجمل ما قاله ابن مضاء و غيره من دعاة الظاهر و خصوم التأويل من المحدثين لا يخرج عن منع التقدير والتصرف في النص بوجه من الوجوه الأربعة الآتية:

1- لا يزاد لفظ على النص .

2- لا يهمل لفظ ورد في النص.

3- لا يغير موقع لفظ في النص.

4- لا يغير معنى لفظ ورد في النص عن المعنى الذي وضع له في أصل اللغة.

وتتعلق ثلاث من هذه القواعد بالتصرف في النص – كما هو واضح – و أن الرابعة فهي التصرف في اللغة و صرف لألفاظها عن الأصل الذي وضعت له ثم هي تصرف في النص بحمله على ذلك المعنى الآخر.

وهذه القواعد تؤثر في التأويل و صوره، إذ إن كل تأويل إنما هو مخالفة واحدة من هذه القواعد، فإذا كانت المخالفة في باب من أبواب النحو كان ذلك التأويل نحويا لأن التأويل ما هو إلا تصرف في النص بوجه من الوجوه المتقدمة.

إن ما ذهب إليه المحدثون من منع ذلك لا يستقيم لهم ولا لغيرهم، لا بحسب المنطق القديم، ولا على وفق الدرس اللغوي الحديث، وعلى وجه الخصوص النحو التحويلي.

أما ما دعا إليه الأستاذ **إبراهيم مصطفى** في مؤلفه (إحياء النحو) مهتديا بنظرية الاستغناء عن عوامل النحو وهو مايلي :

1- ليس الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل و أثره.

2- الحركات أعلام لمعان ، فالضمة علم الإسناد [46] ، أو الكسرة علم الإضافة، أما الفتحة فحركة خفيفة: « الأصل الثالث : أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب..» [47]

و عليه فالمبتدأ و الفاعل و نائب الفاعل في باب واحد لأن كلا منهما أسند إليه، أما الخبر فمكانه من التوابع. [48]

3- لا يوجد علامات أصلية و فرعية فالواو في الأسماء الخمسة و جمع المذكر السالم ضمة ممدودة، و الياء كسرة ممدودة، و الفتحة في غير ما مر [49] ، و عليه فالمثنى يشذ عن هذه القاعدة. [50]

4- التنوين علامة التنكير و عدمه علامة التعريف [51] ، و عليه فالممنوع من الصرف لا ضرورة إلى الإلمام بأسباب منعه من الصرف.

و لقد صرح الكثير ممن كتبوا في النحو أن كتبهم لا تخلو من الإشارة إلى الصعوبات، و حتى لا يقال أنهم تركوا شيئا قد ذكروه، و من الإشارة إلى بعض الحلول ، و هي حلول لا تكاد تخرج عن فلك تلك المحاولات التي أشرنا إليها ، فالأستاذ **عباس حسن** [52] يرى أن من مشكلات النحو تعدد الآراء في المسألة الواحدة و اختلاف الأحكام فيها، فالمذاهب قد تصل في إحدى المسائل إلى عشرة، ويدعو كذلك إلى إبعاد التأويلات عن كتاب الله سبحانه وتعالى هؤلاء علماء العربية و ثقاتها يقررون في إجماع رائع أن القرآن أفصح كلام عربي، وأنه في المكانة العليا من البلاغة، فكيف يتفق هذا مع التأويل و التمحل و التقدير؟... [53]

و يلزم الأستاذ الفاضل كل من ينادي بتجديد النحو بضرورة مراجعة المذاهب النحوية القديمة واختيار كل بلد منها يلائم لهجته العامية أو يقاربها.

خاتمة :

و نختم بما قال اللغوي الشيخ عبد الله العلايلي – رحمه الله – : « ليس يلزمنا في النحو إلا أن نقتصر من علمه على أبسطه ، و أدخله في شائع الاستعمال، دون ما وراءه ، و تختار من مذاهب النحاة ما ينتهج و ذوق العرب اليوم، و دونما نظر إلى كبير موافقتها للآثار الأدبية المحفوظة ما دامت لغة عربية و حفظت على أنها كذلك لا نكر فيها و لا دخل » [54] ، و الله من وراء القصد و هو ولي التوفيق.

الهوامش :

1- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر بيروت1966. 11/ 32 – 33 (مادة أول) و ينظر القاموس المحيط، الفيروز أبادي، دار الفكر بيروت(د ت) 341/3 (مادة آل)

2- تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي1967. 437/15 (مادة أول)

3- أساس البلاغة، الزمخشري، محمود بن عمر، دار صادر، بيروت 1979 . 25/1

4- النساء : 59

5- ينظر تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، دار المعرفة ، بيروت 1969. 518/1

6- تهذيب اللغة458/15

7- لسان العرب 33/11

8- الصحاح، تاج اللغة و صحاح العربية، الجوهري، ت : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط : 3 . 1979 . 1623/4.

9- آل عمران : 7

10- في العقيدة الإسلامية بين السلفية و الاعتزال، محمود أحمد خفاجي 72/1

11- لسان العرب11/ 33 ، و تاج العروس 215/7

12- لسان العرب33/11

13- المصدر نفسه 33/11

14- أساس البلاغة 1 /52

15- القاموس المحيط 331/3

16- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي تحقيق و تعليق : د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة ، ط: 1 .1976. 75/1

17- أصول النحو العربي، د. محمد عيد، عالم الكتب ، القاهرة 1978. ص 175

18- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية 1973. ص262

19- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، الناشر، مكتبة و مطابع النصر الحديثة، الرياض. (د ت) 476/3

20- قطر الندى و بل الصدى ص 256

21- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين، مكتبة النهضة المصرية، ط 3 . 1970. 102/2-104

22- أوضح المسالك110/2

23- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط 3 .1969، و ط :5 .1978. 349/4

24- سيبويه و القراءات، د. أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف بمصر 1972. ص162، و ينظر: إحياء النحو ص 62

25- أصول التفكير النحوي ص 261

26- ينظر العلاقات التركيبية في القرآن الكريم ، سعدي الزبير، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 1979. ص 7

27- المثل السائر 279/2، و ينظر الطراز 942

28- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري و أثرها في الدراسات البلاغية، د. محمد أبو موسى، ط: 4، دار التضامن القاهرة 1975 ،ص 404، وينظر با ب الحذف والاختصار: تأويل مشكل القرآن ص 210- 228، و أسرار البلاغة ص 362 وما بعدها

29- ينظر مقدمة الرد على النحاة، ابن مضاء، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ط: 1 1979. ص66

30- تاريخ النحو و أصوله، القسم الأول: النحو بين البصرة و الكوفة، عبد الحميد طلب، مكتبة الشباب، مصر المنيرة. ص 318

31- ينظر : في النحو العربي نقد و توجيه، مهدي المخزومي، عالم الكتب، بيروت 1996. ص 114-115

32- الانشقاق : 1

33- اللغة العربية معناها و مبناها، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973 ص219

34- يوسف : 82

35- الروم : 4

36- ينظر اللغة العربية معناها و مبناها ص 218

37- ينظر في النحو العربي قواعد و تطبيق، مهدي المخزومي، شركة و مكتبة و مطبعة: مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر. ط: 1. 1966. ص 129

38- ينظر الرد على النحاة (المقدمة) ص72-73

39- ينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد الرياض، ط: 1، 1981 . 1/128-129

40- ينظر في النحو العربي قواعد و تطبيق ص 133-134

41- و هم كثيرون منهم: إبراهيم مصطفى و شوقي ضيف و قبلهم جميعا ابن مضاء

42- الخصائص، ابن جني، ت: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة و النشر بيروت 1952. 265/1

43- المصدر نفسه 265/1

44- الرد على النحاة ص 134

45- ينظر الدكتور محمد إبراهيم البنا في عدد تحقيق الكتاب

46- ينظر : إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف، دار الترجمة و النشر 1927 ص 129

47- المرجع نفسه ص 78

48- المرجع نفسه ص 126

49- المرجع نفسه ص 109

50- المرجع نفسه ص 113

51- المرجع نفسه ص 165

52- اللغة و النحو بين القديم و الحديث ، عباس حسن . ص 66- 93

53- المرجع نفسه ص 93-94

54- عبد الله العلايلي ، مقدمة لدرس لغة العرب ص 46